

الإسلام وتعدد الزوجات

للدكتورة/ أمينة محمد نصير

الأستاذ بجامعة الأزهر

تمهيد:

إذا أردنا أن نتكلم عن العوامل التي تساعد على بناء المرأة المسلمة صاحبة الدور الفعال في بناء أسرة قوية في أفرادها، وبقيادة زوجها، لابد أن نتوافر لها هذه العوامل :

١- العودة إلى التشريع الإسلامي بكل ما جاء فيه من نصوص في حق المرأة، سواء في القرآن الكريم أو السنة الصحيحة، أو ما ورد في مصادر السيرة من الممارسات العملية للمرأة في العهد الأول، ومن خلال النماذج التي ستذكر فيما بعد سنبين بالأدلة العملية أن المرأة المسلمة مارست أوجه النشاط الاجتماعي والثقافي والسياسي على أعلى مستوى، ولا نريد للمرأة المعاصرة إلا أن تتساوى مع نساء العهد النبوي حتى يتوفر للمرأة نسيج الأصالة مع المعاصرة.

٢- الكف عن استغلال النصوص وجعلها سيفاً يسلط على أعناق النساء، والبعد عن استعذاب ظلم النساء تحت مظنة أن هذه الممارسة جزء من قوة الرجل وحقه في القوامة، فمفهوم القوامة ليس للجبروت والغطرسة^(١)، بل هي لحماية الأسرة وتدبير معيشتها، وأن تكون تحت

(١) إن قوامة الرجل على المرأة أمر طبيعي لا تمس كرامة المرأة، كما يذهب بعض كتاب الغرب، بل هو أمر تستوجبه طبيعة الحياة الزوجية وهي أمر ضروري لانتظام أمر الحياة، لأن كل مجموعة من البشر لابد لها من قائد يقود أمرها، وهي تكاليف مالي، وقيادي، ومسئولية متعددة الجوانب إذا أحدث كما أرادها المشرع سبحانه وتعالى "الرجال قوامون على النساء بما =

رعاية واهتمام الرجل، والبعد عن الممارسات الخاطئة التي نراها في معظم البيوت.

٣- احترام الرجل للمرأة في الهيكل العام في المجتمع، ثم ممارسة هذه القيمة تطبيقاً عملياً في بيته، سوف يمكن المرأة من الاضطلاع بدورها بصورة صحيحة، وسوف يكسب هذا الزوج بيتاً يسود فيه الهدوء والسكن والمودعة، وهذه مقومات الأسرة كما وردت في التشريع الإسلامي، وإذا وجدت المرأة المعوجة التي لا تصلح بها المنهج، فالتشريع الإسلامي أوجد البديل لعلاج مثل هذا النشوز أو الأعوجاج الذي يوجد عند بعض النساء^(٢)، وهذه (الروشنة) مبسطة بالتفصيل في النص القرآني وفي كتب السنة، وعند الفقهاء على اختلاف مذاهبهم.

٤- إذا أخذ التشريع الإسلامي بجميع حلقاته فيما يخص الرجل من حقوق وواجبات وكذلك المرأة، سوف يرسخ لدى الأسرة الدستور الواضح لكل الأطراف، دون أخذ ما نراه في صالح طرف وعض الطرف عما ليس في صالح الطرف الآخر، ومثل هذا العمل هو الذي يؤدي إلى الاضطراب في الأوضاع الأسرية، ويترتب على ذلك القلق وعدم الاستقرار نتيجة الشد

= فضل الله بعضهم على بعض ومما أنفقوا من أموالهم" [النساء: ٣٤]، ومشروعية القوامة بريئة تماماً من سوء تطبيقها عند بعض الرجال الذي يستعملونها للإساءة للمرأة وعتتها وشقائها، واستعبادها بصورة لم ينزل بها أمر من الله ولا رسوله.

(٢) النشوز: حالة من النفور يصاب بها الرجل والمرأة، يقول الحق تبارك وتعالى "وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إغراضاً فلما جناح عليهما أن يَصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ" [النساء: ١٢٨]، وفي نشوز المرأة يقول الحق سبحانه وتعالى: "وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ" [النساء: ٣٤]، وضع الإسلام للضرب أدباً وأصولاً وأخلاقاً.. وهو علاج في آخر المطاف إذا لم تنفع الوسائل الأخرى، ورغم أن الضرب مباح إلا أن تركه أفضل لقوله صلي الله عليه وسلم: "ولن يضرب خياركم وفي قوله صلي الله عليه وسلم: "رحم الله امرءاً علق سوطه وأدب أهله" وفي قوله تعالى: "فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً" [النساء: ٣٤].

والجذب بين الطرفين الرجل والمرأة، وكل هذا سوف ينصب على الأبناء في صورة مرضية، تتسرب إلى نفوسهم بنات وبنيناً، وبطبيعة الحال الغرس الذي ينمو في تربة مريضة، لا بد أن ينمو بصورة غير صحيحة وأن يكون مليئاً بالعلل والأمراض، وبذلك نكون قد قدمنا لأسرة الغد أبناء مرضى وأسرأ ضعيفة تتوارث هذا الميراث.

ولذلك فإنني أحمل الرجل أولاً والمرأة ثانياً هذه المسؤولية أمام الأجيال المليئة بالقلق النفسي، وطالما تكلمت عن هذه المسألة فهي تسوقني إلى قضية هامة وخطيرة ولها جوانب شائكة لعدة أمور، وأعني مسألة تعدد الزوجات.

أولاً : حكمة الإسلام في تعدد الزوجات :

الزواج صلة شرعية بين الرجل والمرأة تسن لحفظ النوع وما يتبعه من النظم الاجتماعية.

وشريعة الإسلام في نظام الزواج لم تنشئ تعدد الزوجات، ولم توجبه، ولم تستحسنه، بل كان أمر سائداً في الملل القديمة قبل بزوغ شمس الإسلام على جميع العالم، فوجد عند الرومان والفرس والهند، كما وجد أيضاً عند العرب. ولم يكن التعدد عند هذه الأمم محدوداً بعدد، بل كان من حق الرجال أن يتزوجوا من النساء ما يشاءون من العدد بلا مبرر للتعدد، بل اتباعاً لأهوائهم من قضاء شهواتهم الجنسية، مع ما كان لهم من حق الطلاق متى شاءوا، وتبديل زوجة بزوجة أخرى في أى وقت إن أرادوا حرية غير مقيدة بقيود، ولم يكن في قوانين تلك الملل ما يردع الناس عن ذلك العمل الحائر، الذي كان ياباه بعض من لهم ضمير يقظ.

وإذا رجعنا إلى بدء الخليقة نجد أن الله سبحانه وتعالى خلق آدم، وخلق من آدم حواء واحدة ولم يخلق له غيرها، ثم زوجها له. هذه حقيقة تاريخية ثابتة في جميع الأديان السماوية، وعلى أساس هذه الظاهرة، هل يصح القول بأن نظام الزوجية الواحدة هو النظام الطبيعي الوحيد، والشريعة الربانية الوحيدة التي أرادها الله لخلقه، وهل يكون من باب الجدل الصحيح أن ندعى على الله - سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً - أنه لو وجد الرجل بحاجة إلى أكثر من امرأة واحدة لخلق لآدم أكثر من حواء واحدة، هذه حجة ردها بعض آباء الكنائس المسيحية لتبرير ما اتجهوا إليه من تحريم تعدد الزوجات، وهذه الحجة لا تعتبر دامغة لمثل هذه القضية، لأن هناك فارقاً في القياس فليس كل الرجال مثل آدم، ولا كل النساء مثل حواء.

فهناك كثير من الرجال من بني آدم يحتاجون فعلاً إلى أكثر من حواء، كذلك هناك من بنات حواء عقيم أو ذات عيب جنسي أو مريضة مرضاً عضالاً .. الخ، ولو كانت حواء عقيماً مثلاً ما أنجب آدم ولما صح لآدم أن تكون له امرأة واحدة، هذه واحدة، أما الأخرى فإذا كان الله سبحانه وتعالى قد خلق حواء لآدم في بدء الخليقة، فإن ظروف الحياة من بعد آدم وجدت زيادة في بنات حواء غير المتزوجات من أرامل، ومطلقات، وعوانس.

ذلك حدث بعضه في حياة آدم وحواء، وقصة قابيل وهابيل لا تخفى على دارس الأديان، وكانت حصيبتها أن قتل أحد أبناء آدم، وزادت بنات حواء واحدة عن عدد الرجال، وتؤكد علوم الإحصاء زيادة مضطردة في عدد الأرامل والمطلقات، والعوانس، ويقضي ذلك أن يباح لبنى آدم الزواج بأكثر من واحدة لاستيعاب العدد الزائد من النساء غير المتزوجات.

أم الثالثة: أن الله سبحانه وتعالى، وقد خلق آدم، وخلق منه حواء واحدة، إلا أنه لم يحرم على عباده تعدد الزوجات في كتبه التي أنزلها على رسله، فصحف إبراهيم والزيور والإنجيل والقرآن، خلت من نص صريح يحرم تعدد الزوجات، بل ورد في معظمها ما يدل على أن هذا التعدد مباح لا إثم فيه طالما للخير والصلاح، والتمسك بما ورد في شرع الله.

رابعاً: إذا رجعنا إلى تاريخ الأديان لا نجد نبياً يخبرنا أن الله عز وجل قد حرم تعدد الزوجات، بل نجد تعدد الزوجات سنة عملية لكثير من الأنبياء، لقد تزوج إبراهيم، ويعقوب، وداود^(٣)، وسليمان^(٤)، ومحمد - عليهم جميعاً أفضل الصلاة والسلام - بأكثر من واحدة.

أما الصحيح في أن الله خلق حواء واحدة لآدم، كان لحكمة سامية، هي أن يكون البشر جميعاً أبناء رجل وامرأة واحدة، فلا يفاضل بعضهم بعضاً بنسب أو حسب، فيزعم مثلاً أنه ينتهي إلى أب أو أم أشرف من أب أو أم الآخرين، فليس هناك أبناء للرب، أو جنس مفضل مختار عنده، بل الجميع بشر ممن خلق، كلهم من آدم وحواء، وبالتالي لا تفاضل بينهم إلا بالإيمان والعمل الصالح والتقوى.

نخلص من الكلام السابق إلى أن التعدد وجد قبل الإسلام، ولم يكن الإسلام موجد، وأن الاحتجاج بمثال حواء، احتجاج واه وبعيد عن المنطق، وأن البشرية عاشت صنوفاً وألواناً من الظلم والعنت الذي وقع على المرأة ليس في محيط التعدد، وإنما في جميع حقوقها. وسوف نرى كيف استبدل الإسلام فوضى الزواج دون عدد أو قيود إلى تحديده وتقييده،

(٣) ذكر العهد القديم أن دواود كان عنده ثلاثمائة امرأة.
(٤) وأن سليمان كان عنده سبعمائة ما بين زوجة وسرية.

وجعله علاجاً ناجحاً لأمراض البشرية، مع التأكيد على مثالية الزوجة الواحدة، وأنها صور للرفق وملاءمتها لروح الإسلام في تأسيس الأسرة التي تقوم على المودة والرحمة، وإذا أجلنا الفكر في تاريخ البشرية في مسألة الزواج نجد أن الرجل لم يكن في أمة من الأمم يكتفى بامرأة واحدة، بل ثبت بالبحث أن القبائل المتوحشة كان فيها النساء حقاً مشاعاً للرجال بحسب التراضي، وكانت الأم هي رئيسة البيت، إذ الأب غير متعين في الغالب، وكان الإنسان كلما ارتقى يشعر بضرر هذا الشيوخ والاختلاط ويميل إلى الاختصاص، فكان أول اختصاص في القبيلة أن يكون نساؤها لرجالها، دون رجال قبيلة أخرى، وما زالوا يرتقون حتى وصلوا إلى اختصاص الرجل الواحد بعدة نساء من غير تقيّد بعدد معين، بحسب ما يتيسر له، فانتقل بهذا تاريخ الأسرة إلى طور جديد صار فيه الأب عمود النسب وأساس البيت. وقد بين ذلك بعض العلماء الألمان والإنجليز المتأخرين في كتب لهم في تاريخ الأسرة. ومن هنا يذهب علماء أوروبا إلى نهاية الارتقاء، وهو أن يكتفى الرجل الواحد بامرأة واحدة، وهذا أمر مسلم به، ويجب أن يكون الأساس لبناء الأسرة، ولكن ما القول في العوارض الطبيعية والاجتماعية التي تلجأ إلى أن يكفل الرجل عدداً من النساء لمصلحتين ومصلحة الأمة، وسؤال آخر: هل رضي الرجال بهذا الاختصاص وقتعوا بالزواج الفردي في أمة من الأمم إلى اليوم ؟

الإسلام وتعدد الزوجات

لما جاء الإسلام قام بمعالجة هذا الموضوع الحيوي معالجة حكيمة، حيث لم يمنع تعدد الزوجات، وإنما حدده بحدود، وقيده بشروط، وجعل أعظم أهداف الزواج أن تتم به المودة والرحمة، وفيه تسكن نفس الرجل

إلى نفس المرأة، ويؤكد على هذا المعنى العظيم في قوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١].

إن البيت الذي يتكون من زوجين فقط ويعطي كل منهما ميثاقاً غليظاً على الحب والإخلاص والثقة هو الأصل في السعادة الزوجية والأسرية بجميع أفرادها، ومن المؤكد أنه عندما يكون للرجل زوجة واحدة هو غاية الارتقاء البشري في بابه، والكمال الذي ينبغي أن يربى الناس عليه، ويقتنعوا به، حتى إذا ما رزقا أولاداً كانت عنايتهم متفقة على حسن تربيتهم ليكونوا جيلاً للمستقبل، ينشأ في جو من الطمأنينة والهدوء والسكينة التي تتمحى في البيت الذي يوجد فيه التعدد.

وليس هذا رأي فحسب، بل هو رأى العقلاء من العلماء الذي فقهاوا حكمة التعدد، وخشوا مزلقها، أذكر منهم على سبيل المثال، الشيخ يوسف القرضاوي، يقول: "يتناول المبشرون والمشرقون موضوع تعدد الزوجات وكأنه شعيرة من شعائر الإسلام، أو واجب من واجباته، أو على الأقل مستحب من مستحباته. وهذا ضلال أو تضليل، فالأصل الغالب في زواج المسلم: أن يتزوج الرجل بامرأة واحدة تكون سكن نفسه، وأنس قلبه، وربة بيته، وموضع سره، وبذلك ترفرف عليهما السكينة والمودة والرحمة، التي هي أركان الحياة الزوجية في نظر القرآن^(٥).

ولذا قال العلماء: يكره لمن له زوجة تعفه وتكفيه أن يتزوج عليها، لما فيه من تعريض نفسه للمحرم، قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ تَسْتَضِيعُوا أَنْ تَعْلَمُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَكُورَ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ ويذهب إلى نفس الرأى

(٥) مركز المرأة في الحياة الإسلامية ص ١١٨.

أحمد زكي تفاعاً^(٦): "فالإسلام لم ينشئ تعدد الزوجات، ولم يوجبها، ولم يستحسنها، ولكنه أباحها في حالات يشترط فيها العدل والكفاية".

وفي موضع آخر يقول: (فليس النص على إباحتها تعدد الزوجات لأنه واجب على الرجل أو مستحسن مطلوب، وإنما النص فيه لاحتمال ضرورته في حالة من الحالات، ويكفي أن تدعوا إليه الضرورة في حالة بين ألف حالة، لتقضي الشريعة بما يتبع في هذه الحالة ولا تتركها غفلاً من النص الصريح)^(٧).

ولنبداً من بداية التشريع بالتعدد عندما نزل في قوله تعالى: ﴿لَوْ إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْلَى ثَلَاثٍ وَرَبَاعٍ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: ٣].

روى البخاري ومسلم عن عروة أنه سأل عائشة - رضي الله عنها - عن هذه الآية فقالت: "يا بن أختي، هذه اليتيمة تكون في حجر وليها فيرغب في جمالها ومالها، ويريد أن ينتقص صداقها، فنهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لهم في إكمال الصداق، وأمروا بنكاح من سواهن .." فمعنى الآية في هذه الرواية: وإن خفتُم يا أولياء اليتامى أن تقسطوا فيهن إذا نكحتموهن، فانكحوا غيرهن مما حل لكم من النساء ويقوله "مِثْلَى ثَلَاثٍ وَرَبَاعٍ" حدد التعدد في الزوجات.

وفي رواية عكرمة عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه: كان الرجل من قريش يتزوج العشر من النساء أو أكثر، فإذا صار معدماً من مؤن نسائه مال إلى مال يتيمه الذي في حجره فأنفقه، والآية هنا تخير

(٦) المرأة والإسلام : ص ٥٥.

(٧) المرأة والإسلام : ص ٥٦.

المخاطبين بها بين الزواج بائنين أو الزواج بثلاث أو الزواج بأربع، فإن خافوا ظلم النساء أو ظلم اليتامى أو ظلم أنفسهم فواحدة، ولو كان الأمر على سبيل الوجوب والإلزام لما كان هنا خيار.. ومنها أن الأمر بالنكاح هنا لو كان أمراً بتعدد الزوجات مثنى وثلاث ورباع لما نهى عن هذا التعدد عند خوف العدل في قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِن خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١٢٩].

فإن التعدد في الزواج كان موجوداً وبدون حدود، فجاء الإسلام وقيده، ووضع له شروطاً لا يجوز أن يتعداها من حيث العدد ومعاملة الزوجات بالعدل، والبعد عن الطمع في زواج اليتامى وأكل أموالهم تحت ستار الزواج، وإنفاق أموالهم على بقية الزوجات وأولادهن.

ويتضح في قوله تعالى (فانكحوا) وإن كانت صياغته في صورة الأمر، وكان مخرجه مخرج الأمر، إلا أنه بمعنى النهي عن كل نكاح يخاف الإنسان الظلم فيه.. وهو تأديب للناس إلى طريقة تبعدهم عن ظلم اليتامى، وذلك بقصر تعدد الزوجات على مثنى وثلاث ورباع على الأكثر، مع العدل بين الزوجات، ومع اليتامى ومع كل نفس بشرية، فمن خاف ألا يعدل فواحدة.. وهو أخيراً إعلام للناس ووسيلة يهدبون بها نظاماً اجتماعياً ألفوه وجرت به عاداتهم وتطبعت به نفوسهم.

فإذا نظرنا إلى تعدد الزوجات نظرة التدقيق، فإننا نعلم علم اليقين أن الإسلام بإبقاء تعدد الزوجات بحد العدد وشرط العدل والبعد عن التفرقة قد عالج مشكلة من مشاكل البشرية معالجة حكيمة، لا يوجد مثلها في أي

دين من الأديان، ولا في أى قانون وضعي من قوانين الملل المختلفة، في حين قام بإصلاح المجتمع الإنساني في ناحية أمر طبيعي، وهو الزواج الذي يميل إليه كل إنسان وكان الإسلام نبه العالم الإنساني بأن وحدة الزواج كالغذاء الحيوي للمجتمع وتعدد الزوجات كالدواء لمعالجة الأمراض الاجتماعية.

وإذا كان هناك الكثير من المسلمين أساءوا استخدام رخصة التعدد الذي شرعه الإسلام في إطار منضبط، كما أساءوا استخدام رخصة الطلاق - والعيب ليس عيب الحكم الشرعي، بل العيب في سوء التطبيق للشرع في هذه الأحكام نتيجة لسوء الفهم أو سوء الخلق والدين - فهناك من يعدد، وهو غير واثق من نفسه بالعدل الذي شرطه الله للزواج بأخرى، ومنهم من يعدد وهو غير قادر على النفقة اللازمة لزوجتين، وما قد يتبع ذلك من أولاد ومسئوليات، وبعضهم يكون قادراً على الإنفاق، ولكنه غير قادر على الإحصان.

نخلص إلى أن تعدد الزوجات ليس من الواجبات ولا من المستحبات في شرع الإسلام، ولكن أعداء الإسلام اتخذوا من زواج البعض الذين لم يحفظوا الشروط ولم يرعوا القيود ولم يهتموا بالمبررات، فأعداء الإسلام أخذوا من سلوك هذا الفريق مثلاً للتشهير بالإسلام والمسلمين^(٨).

(٨) ومهما يكن من انحراف البعض في هذا المجال، فلن يبلغ السوء الذي هبط إليه الغربيون بتجريم التعدد الأخلاقي، وإياحة التعدد غير الأخلاقي.

حكمة التعدد ودوافعه

إن إبقاء الإسلام للتعدد، مع تقييده بالعدد، وإلزام العدل، قد سلك طريقاً وسطاً، لما في هذا التشريع من منافع وعلاج لكثير من الأمراض النفسية والاجتماعية، نذكر منها:

١- إن الرجال في أغلب أفرادهم لا يردعهم رادع عن المضي في حب النساء، ولا ينفعهم من الناصحين نصيح، حتى أن العقوبات السماوية أو الأرضية أيضاً لا تقيد في كبح شهواتهم النفسية، ولهذا فإنهم يقعون في كثير من الحرج وفساد الأخلاق، مع ضياع العمر والمال في سبيل الحرام. ففي إبقاء تعدد الزوجات المحدد المشروط بحكمة بالنسبة لأولئك الرجال، حيث يكون من حقهم أن يتزوجوا فوق الواحدة حتى لا يقعوا في الحرج والفساد وضياع العمر والمال، ولا يقف الضرر عند هؤلاء الرجال، بل سوف يمتد إلى من يقع في شباكهم من الفتيات والنساء يستمتعون بهن استمتاعاً غير شرعي إلى وقت، ثم يتركونهن وقد تعودن على هذه الحياة الساقطة، وهكذا تنموا وتمتد الفاحشة والرذيلة دون انقطاع، حتى يصل الاختلال ويتسرب إلى شرائح كثيرة من المجتمع، فالإبقاء على التعدد بكل ما فيه من المحاذير أفضل ألف مرة من هذه الفتنة العمياء.

٢- قد تصاب المرأة بمرض عضال، لا تقوى على القيام بواجباتها الزوجية، فأفضل لها أن تبقى في كنف زوج يرعاها ويحفظ لها الود والرعاية كما يأمره الإسلام، أم يحرم من الزواج بأخرى ربما تكون عوناً له في رعاية الزوجة المريضة وعلى أقل الفروض سوف تكون زوجة تحصنه من الزلل، وتكمل معه مشوار الحياة.

٣- إن بعض الزوجات يصبين بالعقم، والرجال يرغبون في الأولاد حتى يمتد نسلهم في الحياة، فلا حرج على مثل هذا الزواج أن يلتمس طلب الزواج حتى يتحقق له حق الامتداد .

٤- في بعض الأحيان يحدث نوع من النفور بين الزوجين ، وحرصاً على مصلحة الأولاد فيفضل الإبقاء على كيان الأسرة، ففي مثل هذه الحالة يكون التعدد للرجل أفضل بكثير من الانزلاق في طريق الحرام. ٥- رغبة الرجل في استعادة زوجة سابقة انفصل عنها، ثم رأياً أن مصلحتها في العودة إلى كنف الزوجية.

٦- إن العالم لا يخلو في أي وقت من نشوب الحرب في أنحاءه، والرجال هم الذين يدخلون ميادين النضال والحرب، ومن ثم يتناقص عدد الرجال حيال عدد النساء بطبيعة الحال وإيجاب الواقع: وهذه الحقيقة شهدت بها تجارب الأمم التي خاضت الحروب، فألمانيا مثلاً قد أصيبت بالنقص الواضح في عدد الرجال نتيجة الحرب العالمية الثانية، حيث زاد عدد الأرمال إلى جانب عدد البنات، وقد ترتب على هذه الزيادة أخطار اجتماعية، مما دفع بعض علماء الاجتماع في ألمانيا حينذاك إلى سن قانون تقسيم الأرمال إلى أسر لم تفقد رجالها، ولكنهم فشلوا في هذه الفكرة، لأنها لم تعالج مشكلة طبيعة البشر التي لا تجد لها إلا حل الزواج، أو الانهيار والوقوع في الرذيلة.

وتزدد بعض المصادر أن فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى طلبت من مصر عمالاً كثيرين تسمح لهم الحكومة المصرية بالهجرة إلى فرنسا ليعملوا في المجالات الممكنة، ويتزوجوا هناك بالأرامل والشابات والبنات الفرنسيات، وكان ذلك لمعالجة أزمة نقص عدد الرجال.

فتعدد الزوجات في مثل هذه الحالة له أثر واضح لمصلحة المجتمع الإنساني الذي شهد الآثار الوخيمة بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، وآثارها على الأسرة في أوروبا، وفشلوا في وضع الحلول المختلفة، مما دفع الكاتب الاجتماعي (برناردشو) سنة ١٩١٨م أن يعلن بأن إباحة تعدد الزوجات في الدين الإسلامي هو العلاج لهذه المشكلة المستعصية فيقول: (إن أوروبا لو أخذت بهذا النظام لوفرت على شعوبها كثيراً من أسباب الانحلال والسقوط الخلقي والتفكك العائلي). وكلام (برناردشو) يقودنا إلى وقفة قصيرة مع بعض المنصفين من المستشرقين لهذه القضية الهامة، فالحق ما شهد به الأعداء.

إنصاف بعض المستشرقين للتعدد :

من تجربة الواقع الإنساني في أوروبا أدرك بعض علمائها أهمية تعدد الزوجات في التشريع الإسلامي، وفي حق الانتساب إلى الآباء الشرعيين لهم:

فيقول في هذا الصدد (فونس أيتين ديبية) في كتابه "محمد رسول الله" ما ترجمته: (..الواقع يشهد أن تعدد الزوجات شيء ذائع في سائر أرجاء العالم، وسوف يظل موجوداً ما وجد العالم مهما تشددت القوانين في تحريمه، ولكن المسألة الوحيدة هي معرفة ما إذا كان من الأفضل أن يشرع هذا المبدأ ويحدد، أو أن يظل نوعاً من النفاق المستتر لا شيء يقف أمامه ويحد من جماحه^(٩)، ثم قال فونس: وقد لاحظ جميع الرحالة الغربيين ونخص منهم بالذكر (جيرال دي فيرنال) و(ليدي موجان) إن تعدد الزوجات عند المسلمين - وهم يعترفون بهذا المبدأ - أقل انتشاراً عن

(٩) انظر : المرأة وحقوقها في الإسلام، ص١٨٦، ١٨٧.

المسيحيين الذين يزعمون أنهم يحرمون الزواج بأكثر من واحدة، وليس الأمر بغريب على الفطرة البشرية، فالمسيحيون يجدون الثمرة المحرمة عند خروجهم على مبدئهم.

هذا وقد دافع (فونس) عن تعدد الزوجات في رسالته "أشعة خاصة بنور الإسلام" حيث قال: (لا يتمرد الإسلام على الطبيعة التي لا تغلب، وإنما هو يساير قوانينها ويزاول أزماتها، بخلاف ما تفعل الكنيسة من مغالطة الطبيعة ومصادمتها في كثير من شئون الحياة، ومثل ذلك الغرض الذي تفرض على أبنائها أن يتخذوا الرهينة فهم لا يتزوجون وإنما يعيشون عزباً.

ونواصل آراء بعض المستشرقين من خلال الشيخ^(١٠) مبشر الطرازي لتتابع رأى (فونس):

(... على أن الإسلام لا يكفيه أن يساير الطبيعة وأن لا يتمرد عليها، وإنما يدخل في قوانينها ما يجعلها أكثر قبولاً وأسهل تطبيقاً في إصلاح ونظام ورضا ميسور ومشكور، حتى لقد سمى القرآن لذلك (الهدى) لأنه المرشد إلى مسالك الحياة؛ ولأنه الدال على أحسن مقاصد الخير)^(١١).

ثم يندد برأى أهل بلاده على تقديمهم للتشريع الإسلامي في مسألة التعدد، والأمثلة العديدة لا تعوزنا لإثبات هذا القول، ولكننا - اقتصاراً - أخذنا بأشهرها وهو تعدد الزوجات، الذي صادف النقد الواسع، والذي جلب للإسلام في نظر أهل الغرب مطاعن كثيرة.

(١٠) المرأة وحقوقها في الإسلام : ص ١٨٦ : ١٨٨ .
(١١) المرجع السابق.

وختاماً لكلام (فونس) نذكر له هذه العبارة: (إن تعدد الزوجات قانون طبيعي سيبقى ما بقي العالم، مع أن نظرية التوحيد في الزوجة وهي النظرية الآخذة بها المسيحية ظاهراً، تتطوى تحتها سيئات متعددة، ظهر على الأخص في ثلاث نتائج واقعية شديدة الخطر جسيمة البلاء تلك هي: الدعارة، والعوانس من النساء، والأبناء غير الشرعيين).

أما المستشرق (هك فارلين) من كتاب أوروبا المعروفين، فقد قال: (إذا نظرنا إلى تعدد الزوجات في الإسلام من الناحية الاجتماعية أو الأخلاقية أو المذهبية، فهو لا يعد مخالفاً (بحال من الأحوال) لأرقى أسلوب من أساليب الحضارة والمدنية، بل هو علاج عملي لمشاكل النساء البيئات والبغاء، واتخاذ المحظيات ونمو عدد العوانس على الاستمرار في المدنية الغربية بأوروبا وأمريكا)^(١٢).

وأسوق شهادة امرأة غربية وهي دكتورة (أنى بيزانت) فإنها قالت: (إن فردية الزواج أى نظام الزوجة الواحدة المتبع في بلاد الغرب ما هو إلا نظام ادعائي، أو طريقة تصنعية، فهناك تعدد عملي في الزوجات ولكن من غير مسئولية، ودون تحمل تبعه، ألا وهو اتخاذ المحظيات اللاتي يصبحن بعد ما يهملهن الرجل منبوذات. وتغرق الواحدة مهن إثر واحدة في حماة الرذيلة، فتوصف بوصف امرأة الشارع؛ لأن حبيبها الأول الذي أفسدها وحظي بها لم يكن مسئولاً عن مستقبلها، وهي بهذه الحالة تصبح أخط مائة مرة لا مرة واحدة من الزوجة المصونة أو الأم التي تعيش في منزل رجل له زوجات متعددة، ثم قالت دكتورة (بيزانت): عندما نشاهد آلافاً من النساء المتسكعات في الشوارع بالمدن الغربية أثناء الليل، ندرك

(١٢) المرأة وحقوقها في الإسلام.

من غير شك أن ما تردده ألسنة الغربيين من ذم الإسلام بإباحة تعدد الزوجات ذم في غير محله، وتختم بيزانت: إن من المستحسن جداً للمرأة واحترامها أن تعيش في نظام الإسلام المبيح لتعدد الزوجات، حاملة فوق ذراعها طفلاً شرعياً، وهي محاطة بأنواع من الرعاية والعناية، أليس هذا خيراً لها من أن تبتذل إلى الشوارع وحدها حاملة معها طفلاً غير شرعي، لا يحميها إنسان ولا يهتم بحالها أحد، وتصبح كل ليلة ضحية عابر من عابري السبيل، محرومة من كل ما تتمتع به الأمومة!).

أما (د. جراهام) المفكر المعروف، فإنه يقول بجرأة وصراحة: (لم تتمكن المسيحية من حل مشكلة تعدد الزوجات فيما مضى من الزمن، وإذا عجزت عن ذلك في هذا العصر أيضاً فبالخسارة خسارتها).

أما الإسلام فقد نظر إلى بعض العلل الاجتماعية وسمح من ورائها بتعدد الزوجات كحل اجتماعي للطبيعة البشرية، داخل حدود محكمة وضوابط شرعية، ولكن البلدان الغربية تبدى قولاً حماسياً شديداً لموضوع فردية الزواج، وأما عملياً فإنها تستعمل تعدد الزوجات. فإن أحداً لا يجهل موضوع المحظيات وما له من دور كبير في المجتمع الغربي، ويختتم (جراهام) قوله في بيان الجانب الأخلاقي للتعدد في الإسلام.. فالإسلام من هذا الاعتبار يعد مذهباً شريفاً للمسلم أن يتزوج زوجة ثانية علناً، ويحرم عليه اتخاذ أية عشيقة سراً. وإنما لبقاء المجتمع الإنساني طاهراً من الناحية الخلقية^(١٣).

وبعد، فمن الواجب أن نذكر بعد هذه الجولة مع بعض المستشرقين الغربيين الذين أنصفوا تشريع التعدد، وأقول: إن تعدد الزوجات لم يكن

(١٣) المرأة وحقوقها في الإسلام ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

تشريعاً جديداً من قبل الإسلام، بل كان أمراً شائعاً في الجاهلية، فقد كان من حق الرجل أن يتزوج ما يشاء من النساء وبدون تحديد عدد، وذلك حسب اقتداره المالي، كما كان يطلق ما يشاء من دون مبرر إلا الهوى الشخصي، حيث لا يوجد قانون وضعي مانع أو أمر سماوي رادع، إلى أن جاء الإسلام وحدده، وقيده بما تستفيد به البشرية، وفتح نافذة تستوعب مشاكل المجتمع وأمراضه التي تحل فيه، وإذا خلا المجتمع من الأمراض، وتسامى الرجل في غرائزه، وامتألت حياته بالزوجة الواحدة فهي صورة مثلى يحرص الإسلام عليها ويحض على الحرص والسعادة بها؛ لأن في هذا النظام يتوافر مناخ المودة والرحمة، وهما الأصل في قيام الحياة الزوجية فالتشريع الإسلامي تشريع كله عدل وحكمة، وفيه علاج لأمراضنا الاجتماعية والنفسية.

أما العيب الحقيقي فيكمن في سوء التطبيق لشرع الله، حتى كثرت المفاصد والأمراض النفسية والاجتماعية، كأن يقبل الرجل على التعدد لمجرد العيب أو النكايه، فيترتب على هذا الزواج إهمال الزوجة والأبناء والامتناع عن الإنفاق عليهم، هنا يفقد التعدد أصوله وشروطه .. ويذهب المرحوم الأستاذ رشيد رضا، والإمام محمد عبده، إلى أن لولى الأمر أو الإمام أن يمنع المباح الذي يترتب عليه مفسدة ما دامت المفسدة قائمة به والمصلحة بخلافه، وقد منع عمر - رضي عنه - في عام الرمادة أن يحد سارقاً، ولذلك نظائر أخرى.

ولهذا لا ينبغي لمسلم أن يقدم على التعدد إلا لضرورة، مع الثقة بما اشترط الله سبحانه وتعالى فيه من العدل، ومرتببة العدل دون مرتبة سكون النفس بالمودة والرحمة، وإن أى إخلال لا يثمر سوى ظلم لنفسه ولزوجته

وولده، والمجتمع بأكمله، حين يصير له أطفال مشردون، وفوق كل هذا فإن الله سبحانه وتعالى لا يحب الظالمين.

وفي الحديث الشريف: "من كانت له امرأتان فمال إلى إحداهما، جاء يوم القيامة وشقه مائل"^(١٤).

وفي قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿وَلَكِنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَكُنَّ حَرَصَتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ [النساء: ١٢٩].

فمن كان عاجزاً عن الإنفاق على الزوجة الثانية، أو كان يخشى من نفسه ألا يعدل بين زوجتيه فحرام عليه أن يقدم على الزواج من الأخرى قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: ٣].

ومن مفارقات الحياة، أننا نرى الذين لا يتوفر لهم مقومات العدل بين النساء هم أكثر الناس إقداماً على الزواج بأكثر من واحدة، ليفسدوا البلاد والعباد بنسلهم وزوجاتهم؛ ولذا عندما نرى التهمك والنفور من تشريع التعدد، فهذا يعود إلى سوء التطبيق وليس لأصل التشريع الذي ثبتت فاعليته وعلاجه لمواطن المرض، والحق ما شهد به الأعداء، وتيقن به الأصدقاء؛ لأنه الدين الذي يوافق الفطرة السليمة، ويعالج الواقع المائل، دون هرب، ولا إغراق في الخيال^(١٥).

وصدق الرسول الكريم عندما يقول: "كفأك إثماً أن تضيع من تعول"^(١٦). والضياح هنا ليس مادياً فحسب، بل نفسياً واجتماعياً، وما أكثره في مجتمعاتنا في واقع الأمر، خاصة المحدودة الدخل، والتي لا تمتلك مقومات التعدد لا من حيث الكفاية المالية ولا الوازع الديني.

(١٤) رواه أبو داود، الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والدرامي وأحمد (١٥) د. يوسف القرضاوي - مركز المرأة في الحياة الإسلامية ص ١٢١، المرأة والإسلام ص ٦٣.
(١٦) رواه البخاري.

ونتناول الطرف الآخر ونعنى الزوجة التى وقع عليها ضرر التعدد، فهناك من النساء من يتضرر من التعدد لدرجة بالغة لأمر كثيرة خاصة في فترتنا الراهنة، بعد أن بلغت المرأة فيه درجة ثقافية واجتماعية مرتفعة. ولكن ما يزال بعض الرجال ينظرون إلى التعدد في إطار الإباحة دون الحاجة الفعلية إليه، وهنا يكون التضرر لهؤلاء النساء تضرراً بالغاً، وقد ورد في السنة ما يفيد أن رسول الله ﷺ أقر بأن التعدد يسبب أحياناً ضرراً لبعض النساء، وذلك بسبب غيرتهن الشديدة .. وهذه بعض الأمثلة:

المثال الأول :

عن أم سلمة: قالت: أرسل إلى رسول الله ﷺ حاطب بن أبي بلتعة يخطبني له، فقلت، إن لى بنتاً، وأنا غيور. فقال: "أما ابنتها فندعوا الله أن يغنيها عنها، وأدعو الله يذهب الغيرة"^(١٧).

والدعاء من رسول الله ﷺ علاج حاسم للغيرة الزائدة، وهذا من خصوصياته، بينما لا يملك غيره علاجها. ونحسب أن أبا سلمة قد راعى غيرة أم سلمة الزائدة ولم يعدد.

المثال الثاني :

عن المسور بن مخرمة قال: إن علياً خطب بنت أبي جهل فسمعت بذلك فاطمة فأنت رسول الله ﷺ فقالت: يزعم قومك أنك لا تغضب لبناتك، هذا على ناكح بنت أبي جهل. فقام رسول الله ﷺ فسمعته حين تشهد يقول: "أما بعد .. وإن فاطمة بضعة منى، وإنى أكره أن يسوءها ..". وفي رواية أخرى قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر: "إن بنى هاشم بن المغيرة استأذنوا في أن ينكحوا ابنتهم على بن

(١٧) رواه مسلم.

أبي طالب فلا آذن، ثم لا آذن، ثم لا آذن، إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم".

وفي رواية ثالثة: "وأنا أتخوف أن تفتن في دينها .. وإنى لست أحرم حلالاً ولا أحل حراماً، ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله أبداً" فترك عليُّ الخطبة^(١٨).

وقال الحافظ بن حجر: ويؤخذ من فقه البخاري، تقرير حق المرأة المسلمة وأهلها في الاعتراض على التعدد وطلب الطلاق إن كانت المرأة شديدة الغيرة وتضر ضرراً جسيماً، وأن ذلك ليس خاصاً برسول الله ﷺ ويؤخذ من الحديث أن فاطمة لو رضيت بذلك لم يمنع تزويج بها أو غيرها.. وفيه حجة لمن يقول بسد الذريعة؛ لأن تزويج ما زاد على الواحدة حلال للرجال ما لم يجوز الأربع، ومع ذلك فقد منع ذلك في الحال لما يترتب عليه من الضرر في المال، وفيه أن الغيرة إذا خشى عليها أن تفتن في دينها كان لوليها أن يسعى في ذلك كما حكم الناشز .. بشرط أن لا يكون عندها من تتسلى به ويخفف عليها.. قوله - - -: "وأنا أتخوف أن تفتن في دينها"، يعني أنها لا تصبر على الغيرة فيقع منها في حق زوجها في حال الغضب ما لا يليق بحالها في الدين^(١٩).

فيجب أن يكون هناك الوعي والتبصر عند من يقومون بعقد وثيقة الزواج، من التحقق من الرجل الذي يقدم على الزواج بأكثر من واحدة، أن يكون لديه الكفاءة للإقدام على هذه الخطوة؛ لأن التعدد لم يشرع للهو والعبث ولكن لتحقيق مصالح العباد، فإذا وجدت مفساد في زمن معين وفي

(١٨) رواه البخاري ومسلم.

(١٩) عبد الحليم أبو شقة: تحرير المرأة في عصر الرسالة ج ٥ ص ٣٠٨، ٣٠٨.

بيئة معينة - إما لعدم تنفيذ الشروط والآداب التي رسمها الشارع، وإما لاختلاف أحوال الناس وظروف معيشتهم - فلا ضير حينئذ من تقرير التنظيم الذي يراعي فيه أحوال الناس من ناحية، ويعين على تنفيذ الشروط والآداب التي أَرادها الشرع من ناحية أخرى، ويحقق في الوقت نفسه المصالح والأهداف التي قصدتها الشارع الحكيم من إباحة التعدد.

ونسوق كلمات للشيخ الغزالي، توضح أن أوضاع المرأة لم تستقر حتى عصرنا: (الحق أن قضايا المرأة تكثفها أزمان عقلية وخلقية واجتماعية واقتصادية، كما أن الأمر يحتاج إلى مراجعة ذكية لنصوص وردت، وفتاوى تورثت، وعادات سيئة تترك طابعها على أعمال الناس)^(٢٠).

(٢٠) قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والرافدة ص ١٧٦، ١٧٧.